قضاء

الجمعية العلمية القضائية السعودية

الدراسات القضائية (٦٧)

أحكام الارتباط في طلبات الدعوى القضائية

دراسة تطبيقية تحليلية مقارنة

إعداد

حمزة بن إبراهيم حجار

المقدمة

الحمد لله الحَكَمِ العدل، جَعَلَ لنا الدين شرعة ومنهاجًا، وأضاء لنا بالقران سراجًا وهاجًا، وهدانا بالسنة هديا ثجاجًا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له المنعمِ المتفضل، شهادة أدخرها ليوم مبجل، وأشهد أن محمدًا عبد الله ورسوله خير الأنام، وبدر التمام، هادي البشرية إلى خير سبيل وأكمل نظام، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الكرام، وسلم تسليما كثيرًا مزيدًا إلى يوم المقام، أما بعد..

فقد جاءت الشريعة العظيمة لتحقق مقاصد عظيمة وسامية، فالشريعة الإسلامية مصطلح شاملٌ يمثل المنهج السليم والسبيل الأقوم الذي اختاره الله سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ لعباده كي يحسن عيشهم بالدارين، فجاءت على هيئة تضمن لها البقاء والحيوية والاستمرار، وعلى هيئة كفلت صلاحيتها للإنسان أينما كان بأي زمان أو مكان، فيجد هذه الشريعة سامية به وافيةً بمتطلباته ووقائعه.

وإن ما يحتاجه الفرد في مجتمعه، الشعور بالأمن والأمان، والراحة والاطمئنان، ولا يكون ذلك إلا في ظل سلطان عادل، ودولة رشيدة، وقيادة واعية، وقد كفلت الشريعة الإسلامية حال النزاع والاختلاف الطرق الواضحة والسبل النيرة، فقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ

﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ٥٩﴾[1].

لذا فقد اعتنت المملكة العربية السعودية -حفظها الله ورعاها- بالقضاء وأهله، وهيأت لهم سبل إقامة العدل، وإظهار الحق، فقد جعلت لهم الشريعة الإسلامية نبراسًا ومرجعًا، فقد نصت المادة الثامنة والأربعون من النظام الأساسي للحكم: «تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية، وفقًا لما دل عليه الكتاب والسنة، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة»[2]، كما سن ولي الأمر من باب التنظيم والسياسة الشرعية الأنظمةَ المنظمةَ لعمل المحاكم والقضاة وكذلك أطراف الدعوى.

ولما كانت فكرة الارتباط من الأفكار المؤثرة على الطلبات في الدعوى القضائية من حيث قبول تعددها من عدمه، فإني أتناول في هذا البحث فحص هذا المعيار واقتراح تفسيرات مختلفة له، وفحص هذه التفسيرات وفقًا للنصوص النظامية ومقصد المنظم ومقارنة جميع ذلك بالقوانين المقارنة، والنظر في التطبيقات القضائية وتحليلها، وحيث إن فكرة الارتباط تكمن في عدة مواضع، ومن أهم هذه المواضع، صحيفة الدعوى والطلبات العارضة، والدفوع، ومن هنا جاءت فكرة البحث وعنونتُ له بعنوان: (أحكام الارتباط في طلبات الدعوى القضائية).

(١) سورة النساء، آية ٥٩.
(٢) المادة الثامنة والأربعون، النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/ ٩٠) بتاريخ ٢٧/ ٠٨/ ١٤١٢هـ.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية هذا البحث في عدة أمور، ولعل من أبرزها ما يلي:

أولًا: الحاجة إلى بيان ضوابط قبول الطلبات والجمع بينها في الدعوى القضائية الواحدة.

ثانيًا: ما يلاحظ من اختلاف في مناهج القضاة في قبول تعدد الطلبات ورفضها، أو طلب الحصر في أحدها.

أسباب اختيار الموضوع:

أولًا: نشر المعرفة في الوسط القضائي.

ثانيًا: إثراء المنظومة القضائية ببحث علمي محكم.

ثالثًا: جمع المعلومات والبيانات اللازمة والخاصة بأحكام ارتباط طلبات الدعوى القضائية وتحليلها ومقارنتها.

رابعًا: استخراج النتائج والتوصل إلى أحكام ارتباط الطلبات بشكل دقيق.

مشكلة الدراسة:

إن مما يلبس على القاضي ويشكل على المتقاضي هو تعدد طلبات الدعوى بين أطراف القضية، فالقاضي عند سماع الدعوى ذات الطلبات المتعددة أول ما يتبادر إلى ذهنه؛ هل بينها رابط أم لا؟ وكثيرًا ما يطلب القضاة المدعين حصر دعواهم في أحد الطلبات، كما إن المدعي عند تقديم دعواه يكون بينه وبين خصمه عدة نزاعات؛ فهل يتم تقديمها في ذات الدعوى أم يفرد كل طلب على حدة؟ لا سيما وأنه في ظل التكاليف

القضائية بات الأثر أكبر من ذي قبل، فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ دعاوى أصحاب الأملاك مع المستأجرين تجتمع في الدعوى الواحدة بين المدعي والمدعى عليه، وعلى ذات العين عدة طلبات، وهي: (أجرة ما تبقى من مدة العقد، وأجرة المدة الزائدة على مدة العقد، والإخلاء من العقار، وسداد رسوم الخدمات الماء والكهرباء، ومبالغ التلفيات والتعويض عن الضرر الواقع في الوحدة المستأجرة، وأتعاب الترافع والتقاضي)، والأمثلة كثيرة في جميع المحاكم باختلاف الاختصاصات.

تساؤلات الدراسة:

تجيب هذه الدراسة عن عدد من التساؤلات، أهمها:

(١) ما هي الافتراضات الممكنة لتفسير فكرة ارتباط طلبات الدعوى القضائية؟

(٢) ما المستندات النظامية المحلية والمقارنة المستمد منها تفسير فكرة الارتباط؟

(٣) كيف يمكن معالجة ارتباط طلبات الدعوى القضائية في صحيفة الدعوى وفي الطلبات العارضة؟

حدود البحث:

سأسعى إلى البحث في جزئيات ومسائل هذا الموضوع فيما قرره فقهاء القانون والنظام، وما قررته الأنظمة السعودية في هذا الشأن، وما استقر عليه القضاء السعودي من خلال النظر في التطبيقات القضائية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان وتحديد ضوابط ومعايير روابط الجمع بين الطلبات في الدعوى القضائية الواحدة. ومعرفة الاتجاهات القضائية في هذا الشأن.

الدراسات السابقة:

- طارق عواد عبد القادر هوده، **الارتباط بين الدعاوى والطلبات في ضوء قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية الفلسطيني، دراسة تحليلية مقارنة**، جامعة الأزهر - غزة، كلية الحقوق، قسم القانون الخاص، دراسة ماجستير، عام ١٤٤٠هـ.

يتمركز بحث الباحث في هذه الدراسة حول الارتباط بين الدعاوى والطلبات بشكل عام، إلا أنه فصل القول في حول الصلة بين دعويين أو أكثر مما يجعل نظرها أمام محكمة واحدة أولى وأجد، كما أن ذلك يمنع تناقض الأحكام، ثم تطرق الباحث للمصلحة، والتبعية، وعدم التجزئة، وكل ذلك ينصب في الارتباط بين الدعاوى، بينما البحث الذي بين أيدينا، فإنه يسلط الضوء على أحكام الارتباط في طلبات الدعوى القضائية. كما أن الدراسة السابقة مختصة بقانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية الفلسطيني، بينما هذا البحث متخصص في نظام المرافعات الشرعية السعودي.

-وسن قاسم غني الخفاجي، جامعة بابل كلية القانون، **أساس وحدة الخصومة - دراسة مقارنة**، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، عام ٢٠١٧م، العدد الثاني/ السنة التاسعة.

كرس الباحث جهده في هذا البحث المنشور في مجلة الحلي، وذلك لنشر التوعية بين أوساط المهتمين من القانونين، بدراسة بحثية مؤصلة، تهدف إلى ثقافة نظر عدة خصومات مرة واحدة، تيسيرًا للإجراءات وتقليلًا للنفقات، وابتعادًا عن تعارض الأحكام، وذلك في ظل الإذن التشريعي الذي يسمح بنظرها مره واحدة بشروط وضوابط، وأشار إلى تمثل الضابط إما في الارتباط بين الخصومات، أو عدم التجزئة، الأمر الذي يظهر تشابه هدف البحث المنشور مع الدراسة التي بين أيدينا، إلا أننا نبحث ذات الهدف في قبول الطلبات في دعوى واحده، لا في ضم الدعاوى المتفرقة أمام محكمة واحدة.

- أ. د. عثمان التكروري، **ارتباط الدعاوى وأثره على وحدة الخصومة المدنية**، محاضرات ألقيت على طلبة الماجستير في القانون الخاص، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، عام ٢٠١٨/ ٢٠١٩م، الفصل الدراسي الثاني.

تميز الدكتور في هذا الجمع الخاص تدريس طلبة الماجستير في القانون بجامعة القدس، بمحتوى يهدف فيه إلى تعليم طلبة الماجستير وتثقيفهم فيما يختص بارتباط الدعاوى والأثر المترتب على ذلك، إلا أنها تطابقت مع ما أوردنا من دراسات سابقة، فإن المحاضرات الملقاة لا تكاد تنفك عن اتحاد العديد من الدعاوى المتفرقة وضمها في دعوى واحده، وشروط الضم وآثار ونطاق ذلك، كما أنها تميزت بالمقارنة بالعديد من القوانين والأنظمة المختلفة.

خطة البحث:

وصولًا لهدف هذه الدراسة سوف يتم تقسيم البحث على الشكل التالي:

التمهيد:

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: تعريف مصطلحات الدراسة.

المطلب الثاني: التمييز بين الارتباط والمعاني المشابهة.

الفصل الأول: عناصر ومعايير الارتباط:

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: عناصر الارتباط:

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: وحدة الموضوع.

المطلب الثاني: وحدة السبب.

المطلب الثالث: وحدة الأطراف.

المبحث الثاني: معيار الارتباط:

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الاتجاه الموضوعي.

المطلب الثاني: الاتجاه الغائي.

المطلب الثالث: الاتجاه الإجرائي.

المطلب الرابع: الموازنة والترجيح.

الفصل الثاني: مجالات وصور الارتباط:

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: رفع الدعوى.

المبحث الثاني: الدفوع.

المبحث الثالث: الطلبات العارضة.

المبحث الرابع: الإدخال والتدخل.

الفصل الثالث: **أثر الارتباط على مسائل الاختصاص:**

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تأثير الارتباط في قواعد التوزيع الداخلي.

المبحث الثاني: تأثير الارتباط على الاختصاص القيمي.

المبحث الثالث: تأثير الارتباط على الاختصاص النوعي.

الخاتمة:

وتشتمل النتائج والمقترحات والتوصيات.

فهرس الموضوعات

المقدمة ٥

التمهيد: ١٣

المطلب الأول: تعريف مصطلحات الدراسة ١٤

المطلب الثاني: التمييز بين الارتباط والمعاني المشابهة ٢١

الفصل الأول: عناصر ومعايير الارتباط: ٢٧

المبحث الأول: عناصر الارتباط: ٢٨

المطلب الأول: وحدة الموضوع ٢٩

المطلب الثاني: وحدة السبب ٣٣

المطلب الثالث: وحدة الأطراف ٣٧

المبحث الثاني: معيار الارتباط: ٤٠

المطلب الأول: الاتجاه الموضوعي ٤٢

المطلب الثاني: الاتجاه الغائي ٤٦

المطلب الثالث: الاتجاه الإجرائي ٤٨

المطلب الرابع: الموازنة والترجيح ٥٤

الفصل الثاني: مجالات وصور الارتباط: ٦١

المبحث الأول: رفع الدعوى ٦٤

المبحث الثاني: الدفوع ٦٦

المبحث الثالث: الطلبات العارضة ٧٠
المبحث الرابع: الإدخال والتدخل ٧٣
الفصل الثالث: أثر الارتباط على مسائل الاختصاص: ٧٧
المبحث الأول: تأثير الارتباط في قواعد التوزيع الداخلي ٨٢
المبحث الثاني: تأثير الارتباط على الاختصاص القيمي ٨٦
المبحث الثالث: تأثير الارتباط على الاختصاص النوعي ٩٠
الخاتمة ٩٣
النتائج ٩٤
المقترحات والتوصيات ٩٨
فهرس المصادر ١٠٠
فهرس الموضوعات ١٠٢

ISBN 978-603-92146-3-2